العبلاني: البنك ملتزم بدعم العمالة الوطنية كأحد أكبر الجهات توظيفا في القطاع الخاص

«الوطني» يوفر فرصاً تدريبية لـ 2000 شخص خلال 2012

عماد العبلاني

مجموعة من خريجي برامج الوطني التدريبية

قدم بنك الكويت الوطني فرصا تدريبية لأكثر من 2000 كويتية وكويتي من موظفين وطلبة وخريجين جامعات ومعاهد منذ بداية العام 2012، حيث قام بتوفير عشرات البرنامج التدريبية خلال العام والمخصصة للكوادر الوطنية بهدف تطويرها وتأهيلها وتنمية كفاءاتها والاستثمار فيها.

وقال نائب مدير عام مجموعة الموارد البشرية في بنك الكويت الوطني عماد العبلاني ان دعم الشباب الكويتي يأتي على رأس أولويات البنك الوطني من منطلق التزامه بدعم العمالة الوطنية كأحد أكبر الجهات توظيفا في القطاع الخاص. ويحرص البنك على بتقديم سلسلة من الدورات التدريبية والبرامج الأكاديمية الرائدة التي تم تقديمها خلال العام الحالي لتاهيل ما يزيد عن 2000 كويتي وكويتية من موظفين وطلبة وخريجين جامعات ومعاهد بهدف تطويرها وتنمية كفاءاتها.

وأضاف العبلاني إن البنك الوطني ملتزم سنويا بإطلاق الدورات التدريبية للطلبة والموظفين في إطار مبادرته التنموية غير المسبوقة على مستوى القطاع الأهلي في الكويت والمنطقة. ويحرص البنك الوطني على تحفيز الكوادر الوطنية وتشجيعها على التقدم والتطور والنجاح.

وتشتمل دورات البنك الوطني التدريبية على برامج عدة منها برامج التدريب الصيفي لطلبة المدارس والجامعات والمعاهد وبرنامج تطوير القيادات الشابة بالتعاون مع الجامعة الأميركية في بيروت الذي يعتبر الأول من نوعه على مستوى الشرق الأوسط ويمتد على مدى تسعة أشهر، بالإضافة إلى العديد من البرامج التقنية. كما ينفرد البنك الوطني بإطلاق «أكاديمية الوطني» الممتدة لفترة خمسة أشهر، والمخصصة لحملة الشهادات الجامعية من الكوادر الكويتية الشابة التي تم اختيارها للعمل في البنك.

بمحفظة عقارية تجاوزت 1.5 مليار دولار أمريكي

«غايتهاوس» يفوز بجائزة «أفضل بنك» من «الأعمال والتمويل الإسلامي»

فهد بودي

اعلنت مجلة الأعمال والتمويل الإسلامي عن فوز بنك غيتهاوس بجائزة «افضل بنك في أوروبا» في حفل توزيع الجوائز السنوي السابع والذي أقيم في فندق أبراج الإمارات في دبي والذي اشتمل على منافسة قوية هذا العام. وقد تم اختيار المرشحين للفوز بالجوائز من بين مئات من المؤسسات المالية الإسلامية العالمية الكبرى، وطرح قراء المجلة والمستخدمون المسجلون عبر موقع الإنترنت الإخباري المالي www.cpifinancial.net عشرات الآلاف من الأصوات. وتهدف هذه الجوائز إلى إبراز وتشجيع الأداء المتميز والنمو في عالم المال والأعمال الإسلامي حول العالم، وقد أصبحت تشتهر اليوم كعلامة للامتياز في هذا القطاع.

وفي هذا الصدد صرح فهد بودي رئيس مجلس إدارة البنك «لقد كان العام 2012 سنة غير مسبوقة على صعيد النجاحات فقد استطعنا خلالها زيادة حجم محفظة استثماراتنا العقارية وبدأنا بتنفيذ مبادرة إدارة الثروات لتقديم خدمات توزيع وتواقيف الاستثمارات للعملاء الحاليين والجدد. وقد أصبحنا اليوم قادرين تماما على توفير الحلول الاستثمارية المثلى لمستثمرينا من خلال خبراتنا الواسعة في السوق العقارية البريطانية، وحلولنا الممتازة لإدارة الثروات وفهمنا العميق لقاعدة عملائنا».

وأضاف بودي «إن الفوز بجائزة أفضل بنك إسلامي للعام 2012 في أوروبا شهادة نعتز بها، وهي تأكيد على مدى التزام جميع أعضاء فريق بنك غايتهاوس وسعيهم الدؤوب لمواصلة تحقيق النتائج الإيجابية للبنك ومستثمريه». منوها أن محفظة البنك العقارية تقدر بـ1.5 مليار على شكل استحواذات عبر صندوق سيرف البريطاني أو الاستحواذ على عقارات مدرة للدخل في كل من الولايات المتحدة وبريطانيا.

خلال محاضرة ألقاها عبدالحي للوفد الأكاديمي الاقتصادي التونسي

«الدولي» يعرض النتائج الإيجابية لتجربة تحوله إلى مصرف إسلامي

المشاركون مع الحضور

ألقى المراقب الشرعي في بنك الكويت الدولي الدكتور هشام عبدالحي محاضرة لأعضاء الوفد الأكاديمي الاقتصادي التونسي الذي يتلقى حاليا دورة تدريبية مكثفة في المقر الرئيسي لبنك الكويت الدولي.

وعرض د.عبدالحي خلال المحاضرة النتائج الإيجابية لتجربة التحول الرائدة لبنك الكويت الدولي من بنك تقليدي متخصص بالعقار الى بنك شامل يتعامل وفق احكام الشريعة الإسلامية. مشيرا إلى الإنجازات التي حققها بنك الكويت الدولي منذ بداية تحوله بتاريخ 1 يوليو 2007 من بنك تقليدي متخصص في العقار الى بنك شامل يعمل وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية السمحاء. فخلال فترة ما بعد التحول أصبحت الشبكة المصرفية للبنك الآن تتكون من 21 فرعا تغطي مناطق الكويت ذات الكثافة السكانية العالية. وذلك مقارنة مع 6 فروع فقط في عام 2006. وقد ركز البنك خلال السنوات الماضية على الاستمرار في تحقيق معدلات نمو متوازنة وجيدة في إجمالي اصوله، وتنوعت منتجاته وخدماته حتى باتت تلبي الافراد والمؤسسات على حد سواء.

«اسكان العالمية»: معرض البنوك يقدم عروضاً حصرية

محمود عفيفي

قال المدير التنفيذي لشركه إسكان العالمية لتنظيم المعارض والمؤتمرات محمود عفيفي بان بنك الكويت الدولي اعلن عن مشاركته في معرض الكويت الاول للبنوك الذي تنظمه شركه اسكان العالمية وبالتعاون مع مجمع الصالحية حيث يضم المعرض نخبة من أهم البنوك بالكويت خلال الفترة من 5 – 10يناير المقبل داخل مجمع الصالحية حيث يعتبر هذا الحدث هو الأول من نوعه الذي يقام خصيصاً للبنوك لتقديم خدماتهم مباشرا للجمهور بحيث يستطيع العميل المقارنة المباشرة بين خدمات البنك والبنوك الأخرى في نفس الوقت وتحديد البنك المناسب لرغباته للتعامل معه.

وأكد عفيفي بان المعرض سيقدم الخطط الإستثماريه الناجحة وأبواب الاستثمار وأنظمة الاستثمار الآمنه للعملاء والاستثمار في الأوراق المالية بهدف تحسين ورفع الاقتصاد وسوف يجد العميل العديد من الخدمات المختلفة التي تساعده في حياته المالية مبينا بان المعرض سوف تزوره شريحة من العملاء المتميزة وذلك لان المعرض سيقام بمجمع الصالحية الذي يتميز بزيارة شرائح معينه من المجتمع ولها اختيارات معينة فمن ثم يجب الحرص والاهتمام بكل ما يمكن تقديمه إليهم فلذلك حرصت إدارة المجمع على اختيار أهم البنوك لمخاطبتهم ودعوتهم للمشاركة بهذا الحدث الفريد والمتميز مبينا أن الشركة بما لديها من خبرات كبيرة في مجال تنظيم مثل هذه المعارض المتخصصة ستقدم أفضل الحلول والخدمات للجهات المشاركة بالإضافة إلى قيامها بعمل حملة إعلانية وإعلامية كبيرة في وسائل الإعلام لتحقيق اكبر استفادة للجهات المشاركة حرصا منا على نجاح المعرض في السنوات المقبلة.

على أن تدار من قبل مجلس إدارة من ذوي الخبرة

بيان: نقترح إنشاء هيئة خاصة للمشاريع الحيوية الكبرى

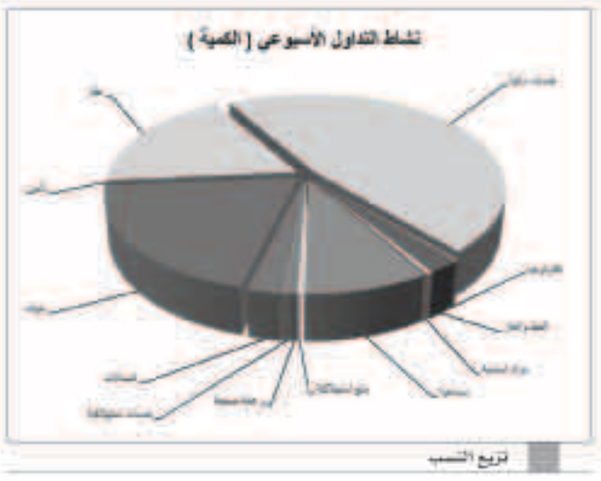

توزيع النسب

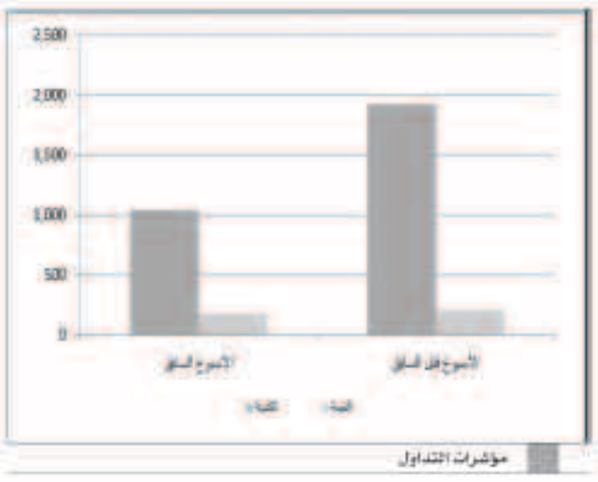

مؤشرات التداول

قال التقرير الاسبوعي لشركة بيان للاستثمار ان سوق الكويت للأوراق المالية لم يتمكن من الاستمرار في تسجيل المكاسب الأسبوعية لمؤشراته الثلاثة، حيث أنهت تعاملات الأسبوع الماضي مسجلة خسائر متباينة وذلك في ظل الضغوط البيعية التي شملت طيفاً واسعاً من الأسهم القيادية والصغيرة على حد سواء.

وعلى صعيد الأخبار الاقتصادية، قدم ممثلين اتحادات المصارف والاستثمار والعقار والصناعة مقترحاً لسمو أمير البلاد بعنوان «الإجراءات العاجلة لمعالجة الوضع الاقتصادي في الكويت: المعالجات القطاعية»، وتناول التقرير نقاطاً عديدة منها قانون الاستقرار المالي، حيث ذكر أن القانون لم يحقق أهدافه في تعزيز الائتمان. وفيما يخص خطة التنمية، فقد ذكر التقرير انه من المشاكل الرئيسية التي اعترضت تنفيذها عدم وجود الطاقة الاستيعابية المحلية لإنجاز مشاريع خطة التنمية، وفي المقابل نوه التقرير بأن توكيل شركات عالمية لتنفيذ تلك المشروعات سيحرم الشركات المحلية من المشاركة بصورة فاعلة في خطة التنمية.

وطالب التقرير بإعادة النظر في آليات عمل المحفظة الوطنية، بحيث يكون الهدف الأساسي منها هو توفير مستويات مناسبة من السيولة في الأزمات المالية، كتلك التي نشهدها حالياً. كما شدد على ضرورة أن يصاحب التدخل الحكومي ضخ مزيد من السيولة في السوق وإجراءات مساندة للتدخل المباشر من خلال العمل على تعزيز مستويات مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي، ولا شك أن ذلك الأمر يحتاج إلى معالجة الكثير من جوانب القصور في البيئة الاقتصادية والتشريعية والإجرائية التي يعمل في إطارها القطاع الخاص.

واقترح اتحاد المصارف إنشاء المؤسسة الكويتية لمعالجة أوضاع الشركات المالية المضطربة، وذلك بغرض معالجة أوضاع القطاع الاستثماري الكويتي، من خلال تقييم أوضاع جميع شركات الاستثمار من حيث متانة الوضع المالي، وأن يتم مساندتها مالياً من خلال نظام الريبو. وتناول التقرير بالنقد الوضع الحالي لقانون الـB.O.T، واصفاً إياه بأنه يعاني العديد من الثغرات التي تعطل المبادرات الخاصة لإنشاء مشروعات تحت هذا النظام، كما وتناول مسألة التخصيص منوهاً بأنه لابد أن يصاحبها وضع أهداف رقمية محددة ومتزمنياً لمساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي، وليس مجرد إدراج أهداف مكتوبة من دون أن يصاحبها برنامج واضح للمعالم لتحقيق هذه الأهداف.

وبشكل عام، فلاشك أنه لأمر طيب ومحمود أن يصدر عن القطاع الخاص، مذكرة بهذا التفصيل تشمل اقتراحات محددة وواضحة وجيدة لمعالجة مشاكل الاقتصاد الوطني، إذ جمع التقرير عدداً من النقاط الهامة التي تشخص مشاكل الاقتصاد الكويتي، منها ما يخص خطة التنمية وآلية تمويلها، وكذلك انتقد المبدأ الذي تتعامل به المحفظة الوطنية مع البورصة، والذي لا يحقق هدف دعم السوق الذي تم تأسيسها من أجله، وكذلك قدمت مقترحاً تفصيلياً لدعم شركات الاستثمار القابلة للحياة، وشخص المشاكل التي تعترض عمل القطاع الخاص سواء من ناحية قانون الـB.O.T، أو مسألة التخصيص والعقبات القانونية والتشريعية، التي تعترض عمله.

إلا أن هناك بعض الملاحظات التي كان من شانها أن تجعل التقرير أكثر فاعلية، منها انه لم يتناول مسالة الوجوب الفوري لزيادة الإنفاق الاستثماري الحكومي بصفته المخرج الرئيسي من الأزمة الاقتصادية للبلاد، كما انه فيما يخص خطة التنمية، فقد ذكر التقرير الاستثمار، والذي جاء فيه التوصية بدمج هذه الشركات إلى بنوك استثمار، بالتعقيد النسبي، فضلاً عن طول الفترة الزمنية المطلوبة لتنفيذه، وهو ما لا يمكن تحمله بعد أن أضعنا كل هذا الوقت منذ بداية الأزمة المالية العالمية دون أن نفعل شيئاً لمعالجة تداعياتها، ونقترح من جانبنا أن تتم معالجة أزمة شركات الاستثمار من خلال تفعيل فوري ومتسع لنظام الريبو لمساندة تلك الشركات، أسوة بما نفذته كثير من الدول ذات الأنظمة الاقتصادية الحرة للخروج من تداعيات الأزمة المالية العالمية. كما وغاب عن التقرير اقتراح إنشاء مجلس أعلى للاقتصاد يناط به مهام تنفيذ السياسة الاقتصادية، حيث ثبت من التجربة أن وزراء الشأن الاقتصادي لا وقت لديهم لمتابعة ومعالجة القضايا الاقتصادية السياسية، كما أننا نرى ضرورة أن يصاحب ذلك تخفيض معدلات الفائدة لتتماشى مع أسعار الفائدة العالمية.

على صعيد أداء سوق الكويت للأوراق المالية في الأسبوع الماضي، فلم يستطع السوق أن يحافظ على مكاسبه التي حققها في الأسبوع ما قبل السابق، إذ تراجعت مؤشراته الثلاثة بنسب متفاوتة، على إثر عمليات البيع التي سيطرت على مجريات التداول خلال معظم جلسات الأسبوع، حيث شملت الضغوط البيعية العديد من الأسهم المدرجة، سواء القيادية أو الصغيرة في مختلف القطاعات، وذلك بهدف جني الأرباح، خاصة بعد الارتفاعات التي حققتها تلك بعض الأسهم في تعاملات الأسبوع ما قبل الماضي.

في المقابل، لم تكن القوى الشرائية غائبة عن تعاملات السوق في الأسبوع الماضي، إذ شهدت بعض عمليات شراء انتقائية مكنت المؤشرات من تقليل حجم خسائرها، كما استمرت عمليات المضاربة الإيجابية، والتي تسيطر على عدد من الأسهم الصغيرة، في التأثير على حركة التداول خلال الأسبوع، وهو الأمر الذي ساهم في الحد من خسائر السوق. هذا وقد تلقى السوق أيضا دعما محدودا من عمليات التجميع التي اتجهت إليها بعض المجاميع الاستثمارية في السوق، والتي تسببت في ارتفاع أسعار بعض الأسهم، وذلك بهدف تحسين وتجميل نتائجها المالية، خاصة وأن العام المالي الحالي قارب على نهايته.

وعلى صعيد الأداء السنوي لمؤشرات السوق، فمع نهاية الأسبوع الماضي سجل المؤشر السعري نمواً عن مستوى إغلاقه في نهاية العام الماضي بنسبة بلغت 14.46 في المئة ليصل إلى 35.42 مليون د.ك.، في حين سجل متوسط كمية التداول تراجعاً نسبته 45.76 في المئة، ليبلغ 208.90 ملايين سهم.

مؤشرات القطاعات

سجلت سبعة من قطاعات سوق الكويت للأوراق المالية ارتفاعاً في مؤشراتها بنهاية الأسبوع الماضي، وكان على رأسها قطاع المواد الأساسية، إذ أغلق مؤشره عند 981.43 نقطة، مسجلاً نمواً نسبته 2.88 في المئة، تبعه في المركز الثاني قطاع التكنولوجيا، والذي سجل مؤشره ارتفاعاً نسبته 1.35 في المئة بعد أن أغلق عند 838.98 نقطة. في حين شغل قطاع الصناعية المرتبة الثالثة، إذ سجل مؤشره ارتفاعاً نسبته 0.76 في المئة بعدما أغلق عند مستوى 934.33 نقطة. أما أقل القطاعات تسجيلاً للمكاسب، فكان قطاع التأمين، والذي أنهى مؤشره تعاملات الأسبوع مسجلاً نمواً نسبته 0.03 في المئة، مغلقاً عند مستوى 882.25 نقطة.

من ناحية أخرى، تصدر قطاع السلع الاستهلاكية القطاعات التي سجلت تراجعاً، حيث أنهى مؤشره تعاملات الأسبوع عند مستوى 918 نقطة، بتراجع نسبته 5.76 في المئة. في حين حل قطاع الخدمات المالية في المرتبة الثانية، بعد أن أغلق مؤشره عند 838.49 نقطة، بتراجع نسبته 1.97 في المئة. فيما حل قطاع الاتصالات في المرتبة الثالثة بتراجع مؤشره إلى مستوى 903.32 نقطة، أي بانخفاض نسبته 1.56 في المئة. هذا وكان قطاع الرعاية الصحية هو الأقل تسجيلاً للخسائر، حيث سجل تراجعاً بنسبة 1.36 في المئة، مقفلاً عند مستوى 917.37 نقطة.

تداولات القطاعات

شغل قطاع الخدمات المالية المركز الأول لجهة حجم التداول خلال الأسبوع الماضي، إذ بلغ عدد الأسهم المتداولة للقطاع 491.52 مليون سهم شكلت 47.06 في المئة من إجمالي تداولات السوق، فيما شغل قطاع البنوك المرتبة الثانية، حيث بلغت نسبة حجم تداولاته 19.66 في المئة من إجمالي السوق، إذ تم تداول 205.29 ملايين سهم للقطاع، أما المرتبة الثالثة فكانت من نصيب قطاع العقار، والذي بلغت نسبة حجم تداولاته إلى السوق 17.89 في المئة بعد أن وصلت إلى 186.89 مليون سهم.

أما لجهة قيمة التداول، فقد شغل قطاع البنوك المرتبة الأولى، إذ بلغت نسبة قيمة تداولاته إلى السوق 51.62 في المئة بقيمة إجمالية بلغت 91.41 مليون د.ك. وجاء قطاع الخدمات المالية في المرتبة الثانية، حيث بلغت نسبة قيمة تداولاته إلى السوق 18.91 في المئة وبقيمة إجمالية بلغت 33.49 مليون د.ك. أما المرتبة الثالثة فشغلها قطاع العقار، إذ بلغت قيمة الأسهم المتداولة للقطاع 15.99 مليون سهم شكلت 9.03 في المئة من إجمالي تداولات السوق.

- زيادة الإنفاق الاستهلاكي المخرج الوحيد للأزمة المالية
- محاولات المعالجة عن طريق دمج الشركات المتعثرة لن تفيد